

الاستلاب الحقوقي للإنسان في العالم العربي

أ.د. علي أسعد وطفة

جامعة الكويت

مركز الرافدين للدراسات والبحوث الاستراتيجية

مايو/أيار 2012

الاستلاب الحقوقي للإنسان في العالم العربي

”لا استبداد مع العدل ولا عدل مع الاستبداد“ (عبد الرحمن الكواكبي)

”كيف نحول الأخطاء البشرية عدلا بشريا“ (ديز موند)

شكلت التطورات التاريخية العاصفة، في مختلف ميادين الحياة السياسية والاجتماعية، المنطلق الحيوي لنمو وتزايد أهمية الاتجاهات والتيارات السياسية والثقافية، التي تناضل من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية وقيم التسامح والسلام. فحقوق الإنسان تتلمس طريقها إلى بلدان كثيرة في أنحاء العالم الكبير وتطرح نفسها قضية سياسية واجتماعية وتربوية بالغة الأهمية والخطورة في مختلف اتجاهات الحياة التربوية المعاصرة ومناحيها.

ولا يخفى على أحد اليوم بأن ما تعانيه الدول العربية الاستبدادية من إرهاب وتعصب وعدوان، فالمقاصل البشرية في سوريا وليبيا واليمن جاءت نتيجة طبيعة لهمجية التسلط والعدوان الذي مارسته أنظمة الاستبداد والقهر في هذه البلدان ضد شعوبها ومواطنيها، وما يجري اليوم في سوريا يمثل صورة المأساة التي يعانيها الشعب السوري في هذه المرحلة التاريخية المعاصرة. فالشعب السوري يعاني اليوم من الانهيار والتصدع تحت صدمات القهر الإنساني والسفاح الدموي الذي يمارسه نظام الاستبداد في هذا البلد العربي الغالي على قلوب كل العرب، هذا بعد تاريخ طويل من تغييب لحقوق الإنسان وانتهاك لقيم الحق والعدالة والمساواة فيه.

ولا يخفى على أهل الصحافة والتدبير أن حقوق الإنسان دخلت اللعبة الأيديولوجية والسياسية، فالموقف غالبا من هذه الحقوق يستند إلى اعتبارات أيديولوجية وسياسية واضحة لا لبس فيها، وهذه الاعتبارات والخلفيات الأيديولوجية المتباينة تفسر منطق الاختلاف والتباين بين التيارات الفكرية حول الشأن العام لحقوق الإنسان.

وفي خضم هذا التنافر الأيديولوجي الصارخ، وفي نسق هذا الصخب السياسي المتنافر، حول قضايا حقوق الإنسان العالمية، يدرك العارفون مدى الصعوبة المنهجية التي تحكم البحث في قضايا حقوق الإنسان. وهذا يعني أن تقديم صورة موضوعية لحقوق الإنسان لا يمكن أن يكون أمرا يسير المنال، وأنه يترتب على الباحث في هذا المجال أن يخرج من أزمة المماحكات ومضاربات الصور كي يستطيع أن يشكل وعيا تربويا يترجم هذه الحقوق في أنقى صورها الموضوعية، بعيدا عن كل لبس أيديولوجي أو محاباة سياسية.

فالواقع الاجتماعي العربي المعاصر يشهد اليوم غيابا واسعا ومتزايدا لحقوق الإنسان ولاسيما في البلدان التي تعتمد التسلسل والديكتاتورية منهجا في الحكم، فالإنسان العربي المعاصر الذي عاش في كنف هذه الأنظمة تعرض لمختلف أشكال الاضطهاد والتمييز والتسلط، وعانى مختلف ألوان التعصب والقهر، وكابد من غياب الحريات العامة، فهو محروم من حرية إبداء الرأي والتعبير في شؤون مجتمعه ووطنه وأمنته وهو مغلول عن المشاركة في تقرير مصيره ومصير بلده ومكبل بقيود القهر والخوف والحاجة⁽¹⁾. وفي خضم هذه المعاناة، وفي غمرة هذه المكابدة التاريخية، ينزوي الإنسان العربي صاغرا في دائرة الصمت، يخشى الحلم، ويهرب الكلمة، وتغتذي في نفسه كل مشاعر الهزيمة والاعتراب، وهو الواقع الذي شكل منطلقا لثورته المعاصرة ومفجرا للربيع العربي في كل من تونس ومصر وليبيا وسوريا.

لقد أكدت رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية في العالم العربي هذه الصورة المساوية لواقع حقوق الإنسان في الوطن العربي في تقريرها السنوي في تشرين أول/أكتوبر 1985 حيث جاء في هذا التقرير: "أن وضع الحريات الأساسية للإنسان والمواطن في بعض البلدان العربية مأساوي إلى حد كبير، فالحرية الفردية يضرب بها عرض الحائط والحريات الجماعية لا تصان، والرقابة مفروضة، وحرية التعبير لا تمارس إلا سرا⁽²⁾. وقد بين التقرير أن هجرة الأدمغة والعقول العربية إلى الخارج إنما يأتي نتيجة لغياب الديمقراطية وحقوق الإنسان في هذه البلدان.

1 - خالد الناصر: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، في علي الدين هلال وآخرون: الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1983، ص51.

2 - جريدة الوطن الكويتية، عدد 9 تشرين الأول/أكتوبر 1985.

وقد بينت أغلب بحوث المشاركين في ندوة حقوق الإنسان التي عقدتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان في القاهرة في أيار/مايو 1985: "إن حقوق الإنسان التي نُصَّ عليها في معظم الدساتير ونادت بها الشريعة الإسلامية، والتزمت بها الدول العربية أمام المجتمع الدولي لا تزال تنتهك في الأقطار العربية، وأن المواطن العربي يدفع ثمن كل هذا، ولذلك فإن حصول المواطن العربي على حقوقه كاملة أصبح واجباً لا يحتمل المساومة لتحقيق التقدم والوحدة"⁽³⁾. هذه هي صورة الإنسان العربي على تخوم القرن العشرين، لقد حاصرت كل القوى التي تدمر وتقهّر، وفي غمرة هذا الحصار، تحول هذا الإنسان إلى مواطن لا يعرف من حقوق الإنسان غير ألفاظها، ومن القيم التي تنهض عليها غير رنينها، ومن الأمل في حياة حرة كريمة غير التصورات الخيالية الحاملة.

الاستلاب السياسي لحقوق الإنسان العربي

جاء في خطبة الرثاء لبريكلس: "سمي دستورنا ديمقراطياً لأن الحكم عندنا في أيدي الكثرة لا الأقلية، وتكفل قوانيننا المساواة في العدالة للجميع، وإن الرأي العام عندنا ليرحب بكل ذي موهبة في أي نوع من أنواع العمل، وإننا نتيح الحرية للجميع في حياتنا العامة (...). ونتمسك بالقوانين التي تحمي المظلومين، وأبواب مدينتنا مفتوحة على مصراعيها للعالم (...). إننا محبون للجمال في غير إسراف، وللحكمة في غير ضعف، ولا نرى في الفقر عاراً"⁽⁴⁾.

هذه هي الصورة لحقوق الإنسان الديمقراطية في العهد الإغريقي القديم وهذه الصورة تكاد تتوافق مع صورة الحقوق المدنية التي جاءت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهي تشمل: حق الحياة، حق الحرية والأمن، وحرية التفكير والتعبير، وتبادل الرأي والأفكار، وحق التنقل من بلد لآخر، وحق طلب اللجوء إلى دولة أخرى هرباً من الاضطهاد، وحرية العقيدة والاجتماع، والحكم الذاتي، والحق في الجنسية، والحق في عدم الاعتقال التعسفي، أو التدخل في شؤون الأفراد الخاصة والعائلية، ومنع العبودية والتعذيب الجسدي والمعنوي... إلخ.

3 حسن جميل: حقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص 120-121.

4 - انظر: الفرد زيمرن، الحياة العامة اليونانية في أثينا في القرن الخامس، ترجمة عبد المحسن خشاب، القاهرة، 1958.

وعندما يرصد المرء موقف الحكومات العربية من هذه الحقوق، ويأخذ هذا الموقف معيارا للحكم على مستوى الديمقراطية ودرجتها في الحياة السياسية لهذه الأنظمة سيصل إلى قناعة قوامها الغياب الكبير للطابع الديمقراطي في الحياة السياسية العربية. لقد رفضت بعض الدول العربية، المصادقة على البروتوكول الاختياري الأول المتصل بالحقوق المدنية والسياسية الذي يسمح لكل مواطن بأن يقدم شكوى ضد انتهاك حقوقه إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة⁽⁵⁾.

ويلاحظ أغلب الكتاب العرب في هذا السياق أن بعض الحكومات العربية تحكم شعوبها اليوم بالنار والحديد من جهة، وبالخداع والتضليل من جهة أخرى. وبين النار والحديد والخداع والتزييف والترهيب تتبدد كل القيم الإنسانية وتغيب كل الممارسات الديمقراطية والحقوقية للإنسان حيث تفرض الدولة رأيها على مختلف أشكال التعبير الثقافي⁽⁶⁾. والإنسان العربي في ظل هذه الممارسات، وفي حمأة هذا القهر والتسلط يفقد جوهر إنسانيته وحرياته وحقوقه الإنسانية، ويقع في حصار الخوف والقلق إزاء الحياة والمستقبل والمصير.

إن بعض الأنظمة السياسية في الوطن العربي تقوم على الإرهاب والاستبداد الفردي في الداخل والخارج حيث يكون السجن والموت - على حد تعبير شاكر مصطفى - الخيار الوحيد لمن يرفض الولاء للحاكم والسلطان، وفي ظل هذه الممارسات الإرهابية خسر الإنسان العربي منذ عهد الاستقلال إلى اليوم كرامته كإنسان وحقه كبشر⁽⁷⁾. فالحكام العرب في غالبيتهم لم ينهجوا منهج عمر بن الخطاب وفلسفة علي في الحكم بل رفعوا من فلسفة الحجاج بن يوسف الثقفي في فلسفة الرؤوس التي أبنعت وحن قاطفها شعارا لهم⁽⁸⁾.

5- صالح عبد الرزاق: ديمقراطية نور أم سراديب ظلمة، مرجع سابق، ص 27.

6- فؤاد زكريا: خطاب إلى العقل العربي، تابع العربي، الكتاب السابع عشر، الكويت 1987. ص 20.

7- شاكر مصطفى: الأمة العربية في المنظور التاريخي، المعهد العربي للتخطيط، الحلقة النقاشية السنوية الرابعة، التخطيط لتنمية عربية أفاقه وحدوده، الجزء الأول، الكويت، 1981، ص 31.

8 - حسن جميل: حقوق الإنسان في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 166.

إن سبب الضعف والانهيار الذي تعانيه المجتمعات العربية يعود إلى غياب حقوق الإنسان وكرامته حيث يقول محمد عصفور في هذا السياق: "إن السبب الرئيسي في كل ما عانىنا ونعانيه هو كسر نظم الحكم المتعاقبة بالإنسان وكرامته"⁹. وإذا كانت حقوق الإنسان تشكل البعد الاجتماعي والإنساني المتقدم للديمقراطية، فإن هذه الحقوق تشكل العدو الأول للأنظمة القائمة على القهر والاستبداد. ويعبر عن هذه القضية مصطفى دحماني خير تعبير إذ يقول: "إن فكرة الديمقراطية وما تنطوي عليه من تعددية، وحرية التعبير والرأي، وحقوق الإنسان (...) وحق الإضراب وتكوين النقابات، (...) وصحافة حرة متعددة ومستقلة، ومفكرين أحرار، كل هذا يتعارض مع مشروع نظام حكم استبدادي يجثم على صدر المجتمع ويكتم أنفاس كل الشرائع الحية فيه"¹⁰.

وليس أدل اليوم على مدى غياب الديمقراطية وحقوق الإنسان مما تشهده الحياة الاجتماعية في البلدان العربية اليوم من فصول حياة مأساوية تحكمها علاقات التعصب والقهر والعنف الدموي، وهذه الصورة المأساوية هي نتائج طبيعية لغياب الديمقراطية وحقوق الإنسان في مناطق واسعة في العالمين العربي والإسلامي.

فالصراعات الدموية والأهلية التي شهدناها في العراق وفي لبنان ومن ثم في ليبيا وسوريا تعود بصورة رئيسة إلى غياب الحياة الديمقراطية، وإلى غياب مفاهيم حقوق الإنسان في هذه البلدان. ومن يتأمل في وضعية هذه الحروب والنزاعات يجدها غالبا ما تكون في البلدان التي تغيب فيها القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وفي هذه البلدان التي تخيم فيها أنظمة ديكتاتورية وشمولية تقوم على أساس الاغتصاب والقهر والقوة والعدوان.

لقد بينت التجربة التاريخية أن أغلب البلدان الديكتاتورية والشمولية مرشحة لحروب أهلية وطائفية دموية لا مفر منها. ومثال ذلك ما حدث في إيران أثناء حكم ديكتاتورية الشاه، وما حدث ويحدث في

9- محمد عصفور: ميثاق حقوق الإنسان العربي ضرورة قومية مصيرية، ضمن مركز دراسات الوحدة العربية، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت، 1986، (صص 215 - 245)، ص 240.

10- مصطفى دحماني، فضح الزمن الأصولي: قراءة تحليلية نقدية لبعض مفاهيم الحركة الإسلامية المعاصرة. دراسات عربية عددم 8/7 أيار حزيران 1994. ص 58.

العراق، وما حدث في لبنان، وما يجري في الجزائر وأفغانستان والباكستان، وبوادر النزيف الدموي والحرب الأهلية التي يعدنا بها النظام في سوريا وغيرها من البلدان التي تعتمد الأنظمة الديكتاتورية في الحكم، والتي تعمل على تغييب كل إمكانيات حقوق الإنسان. وهذا يعني أن البلدان الديمقراطية التي تسود فيها قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وقيم التسامح هي البلدان التي تمتلك الحصانة السياسية والثقافية ضد قيم الحرب والفناء. ولذلك فإن طريق مختلف البلدان إلى السلام هو الطريق إلى الديمقراطية التي تعني العدالة والمساواة وقيم الحق والخير والأمن والسلام وحقوق الإنسان.

لقد شكلت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان القادمة من وراء البحار صدمة جديدة تهز الوجدان العربي والإسلامي، حيث بدأت تتحرك في الأعماق الإنسانية للشعوب العربية نزعة الغضب العارم الذي يمكن أن تصبه على مغتصبي حقوقها. وأمام الخوف الشديد لأنظمة القهر من غضب جماهيري قد يتحول إلى ثورة عارمة تطيح بكل رموز القهر والتسلط والجمود، جند هذه الأنظمة كل أساطين الكلام من أجل تخميد هذه الاندفاعات الفكرية الجديدة، ومن أجل امتصاص هذه الصدمة الجديدة للوعي العربي وتفريغها من محتواه ومضامينه. وبدأ نشيد الحرية المخدر يصدح في دواوين القهر ليشغل الإنسان العربي الإسلامي عن قضاياها الأساسية في مجال حقوق الإنسان وحرياته ومتطلبات وجوده.

وبدأت السمفونيات الجديدة حول حقوق الإنسان تسجل في استديوهات الأنظمة الشمولية، وتوزع في مختلف أصقاع الوجود العربي. واللحن الأساسي لهذه السمفونية يدق الآذان تحذيرا من الغزو الجديد لحقوق الإنسان. وهو ينشد في قلوب الشعوب العربية وفي وجدان الأمم الإسلامية مزيدا من التمسك بالأصالة التاريخية، ويشحذ الهمم من أجل امتشاق السيوف إعلانا على حرب الردة، أي الحرب على حقوق الإنسان القادمة من الشمال ومن الغرب الأوروبي !!!.

منذ عام 1948 وبعض الحكومات العربية تطرح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة الصادر في عام 1948 للجدل والمناقشة والتشكيك. وقد رأت بعض هذه الدول أن هذا الإعلان ينطوي على نزعة استعمارية وأنه يتعارض مع قيم الإسلام وتشريعها، مع أن أغلب الدراسات الإسلامية التي تناولت الإعلان بالرصد والفحص والتمحيص قد بينت بصورة قطعية على أن الشريعة الإسلامية تتضمن محتوى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتتجاوزه. وتبين هذه الدراسات على

وجه الإطلاق أن مبادئ الإسلام وشريعته تجسد حقوق الإنسان، وأن الإسلام هو دين القيم والمبادئ والحقوق وأن لا تعارض جوهرى بين الحقوق التي أعلنتها المنظمة الدولية ومبادئ الإسلام السمحاء. إن هذه الوقائع تبين بأدلة قاطعة على أن بعض الأنظمة العربية ما زالت ترهب كل ما يتصل بحقوق الإنسان، وتخشى التوقيع على أي صيغة للمبادئ والحقوق تجعلها مسؤولة أمام المنظمات الدولية، وتأسيسا على ذلك كانت هذه الدول وما زالت تلجأ إلى أسلوب المراوغة والمماطلة في التوقيع على الاتفاقيات الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة والمتعلقة بحقوق الإنسان.

هذا وقد رفضت بعض الدول العربية المصادقة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان الصادر عن الجامعة العربية في 15/9/1994. حيث سُجلت تحفظات كبيرة، مع أن الميثاق كما جاء في الديباجة "ينطلق من المبادئ الخالدة التي أرسنها الشريعة الإسلامية والديانات السماوية الأخرى في المساواة بين البشر"⁽¹¹⁾. وفي هذه الممارسات ما يدعو إلى الشك في نوايا الحكومات العربية إزاء حقوق الإنسان أو على تقصيرها الكبير في هذا المجال.

ويمكن لنا في هذا الخصوص أن نقول بأن خروج العرب فرادى وجماعات خارج اللحظة التاريخية أمر ممكن للجميع ولكن دخول العرب في التاريخ ومشاركتهم في اللحظة التاريخية أمر لا يمكن أن يتم إلا بصورة جماعية أو على نحو كلي. وبالتالي فإن هذا الدخول في اللحظة التاريخية لا يمكنه أن يتم إلا تأسيسا على حقوق الإنسان وقيم التسامح لأن هذه الحقوق عندما تصبح حقيقة سياسة وقانونية وثقافية، تمكن العرب من الالتئام في وحدة واحدة. فالديمقراطية الحقيقية على ما يرى الفيلسوف الأمريكي جون ديوي تتمثل في مدى اشتراك الفرد في مصالح المجتمع، وهذه المشاركة الحقيقية يمكنه أن تتوفر عندما توجد مظلة حقيقة لقيم التسامح وحقوق الإنسان⁽¹²⁾. ومن هنا تأخذ حقوق الإنسان ضرورة تاريخية حيوية وتمثل المنطلق الحقيقي لأي مشاركة حضارية ولأي مشروع عربي ثقافي وقومي في المستقبل. وتأسيسا

11- الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الفكر السياسي الصادرة عن اتحاد الكتاب العرب في دمشق، العدد الأول السنة الأولى، شتاء 1997، (صص 183-194)، ص 187.

12 - Pierre Gauchotte: Le Pragmatisme ,que sais je , P.u.f.,1992,P57.

على هذه القضية فإن حقوق الإنسان ومبادئ الحق والسلام تشكل دائما الجسر الحقيقي نحو مجتمع ينهض بثقافته وحضارته ويكون دائما قادرا على المشاركة الحضارية.

حقوق الإنسان والصورة العربية في الغرب

لم يكن تشويه الصورة العربية مجرد عملية تزييف دائمة ومستمرة، وإذا كان صحيحا أنه يوجد من يلصق التهم الباطلة ويزيف صورة العرب بأية طريقة أو وسيلة، فإن الواقع العربي بالمقابل يضح بمآسي ومعاني القهر والاستلاب الذي يعانيه الإنسان العربي في مستوى غياب حقوق الإنسان وانحسار القيم الديمقراطية. وهذا يعني أنه يوجد في واقع حياتنا ووجودنا وممارساتنا ما يكفي ليقدم صورة مرعبة عن واقع حقوق الإنسان في بعض المجتمعات العربية.

“فهناك في الغرب من يقول أننا نحقر الديمقراطية، وليس من غرابة في هذا القول لأن بعض الحكومات العربية تلعب الديمقراطية في خطب رسمية، ولدينا جمهوريات هي أشد تركيزا للتسلط والسلطة في يد الفرد أكثر مما عرفته أشد الأنظمة الملكية في التاريخ لمركزية السلطة” ومثال ذلك النظام الديكتاتوري في ليبيا وفي سوريا قبل الثورة. لقد أنعم علينا القدر بحكومات لا تتوقف عن اضطهاد وقتل خصومها من المواطنين بلا شفقة أو رحمة (...). وأنعم الله علينا بمفكرين وكتاب ينادون بالهجوم على الأنظمة الديمقراطية في الغرب (...). ونحن كعرب غالبا ما كنا نلتف - وما زال الكثير منا حتى فيما بعد الثورة - حول طاغية وحاكم ظالم تأييدا له في أي موقف لم يكن أقنعنا به ولم يتشاور معنا بشأنه، وكثيرا ما نتضامن مع حاكم يضطهد مواطنيه ويجاهر باحتقاره لكل قيم الإنسان ثم يعلن جهادا مقدسا غير قادر على خوضه مع الغرب (...). ونحن نشجع محاولات حصول بعض الحكام عندنا على أسلحة الدمار الشامل وندافع عن حقهم في امتلاكها مع أننا نعلم أن تلك الأسلحة ستكون تحت تصرف أيد عصبية غير مسؤولة وسيكون أول ضحاياها من العرب والمسلمين مواطنين وجيران⁽¹³⁾.

13 عبد الحميد البكوش: ماذا عن صورة العرب والمسلمين في بلاد الغرب؟!، المرجع السابق، ص 19.

ومع ذلك كله كيف يمكن لنا أن نتوقع من مواطن غربي أن ينظر نظرة احترام لصورتنا ونحن نحيط بديكتاتور ونذود عنه بأرواحنا ودمائنا. وبعد ذلك كله هل يمكن للغرب أن يصدق ما ندعيه من حرص على الحرية والتسامح وحقوق الإنسان⁽¹⁴⁾.

الخداع القومي:

في ظل الأنظمة الشمولية التي تتبنى الفكرة القومية كسلاح لخداع الجماهير العربية وإحكام السيطرة على مقدرات هذه الجماهير تحت شعارات الانتماء القومي، بدأت الروح القومية تشهد تراجعاً كبيراً في وجدان الجماهير لأن هذه الشعارات غالباً ما ارتبطت بأنظمة عسكرية شمولية جامدة معادية لحقوق الإنسان وكرامته ومشاركته الديمقراطية. واستطاعت هذه الأنظمة أن تدحر المشاعر القومية عند الجماهير لأن هذه المشاعر قد اقترنت بأشكال الظلم والقهر والمعاناة التي فرضتها هذه الأنظمة في ظل الشعارات القومية.

لقد ألغى الغزو العراقي للكويت الزخم الروحي والمعنوي الذي كانت توفره القومية العربية، وقد أدى هذا الغزو إلى انحسار في طاقة الفكرة القومية العربية، بكل ما كانت تنطوي عليه هذه القومية من طاقات هائلة في القدرة على تحريك الوجدان العربي. يقول محمد جواد رضا في هذا السياق "لقد ألغى الغزو العراق للكويت ذلك الاكتفاء الروحي الذي كانت توفره فكرة القومية العربية وخلق فراغاً روحياً"⁽¹⁵⁾.

وما زالت أنظمة عربية كالنظام السياسي في سوريا يدق طبول القومية وهو في غمرة صخب المرافق لهذه الطبول ينتهك كل القيم الإنسانية ويدمر كل المعاني فلا يترك حقاً إلا ويحقره ولا قيمة إنسانية إلا ويتنكر لها. فتحت ستار القومية يسفك الدم ويقتل ويغتصب وينال من حريات الشعب ويعتقل ويهجر ويخطف أبناء الوطن إلى العدم والمجهول.

14 عبد الحميد البكوش: ماذا عن صورة العرب والمسلمين في بلاد الغرب؟!، المرجع السابق، ص 19.

15 محمد جواد رضا: العرب في القرن الحادي والعشرين: تربية ماضوية وتحديات غير قابلة للتنبؤ، المستقبل العربي، السنة العشرون، العدد 230، نيسان / إبريل، 1998، (صص 47-63)، ص 48.

لقد جعل النظام في سوريا من الفكرة القومية عدوا لحقوق الإنسان ووظف الشعار القومي أبشع في توظيف في ممارسة القهر والتنكيل بالشعب واغتصاب الحريات والكرامات ، فكان حزب البعث العربي الاشتراكي العدو الأول لقيم الإنسان وحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية تحت مظلة القومية العربية التي أصبحت كابوسا يقض مضاجع الأمن والقيم في سوريا وغيرها من البلدان العربية التي حملت الشعار القومي البليد.

لقد طرحت مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان نفسها أحد أهم المحاور الكبرى للثقافة العربية، وشكلت هاجسا تاريخيا تصدع له الفكر العربي ولاسيما في الفترة التي مُني فيها العرب بأكبر هزيمتين عسكريتين في تاريخهم الحديث والتي ترامت أطرافها بين هزيمتي حزيران⁽¹⁶⁾، وتتضاءل هاتان الهزيمتان أمام الهزيمة الديمقراطية للشعوب العربية التي لم تستطع أن ترتفع إلى مستوى المشاركة، حيث اختنق الصوت العربي في الحناجر التي قرّحها زمن الهزائم، إذ لم تشارك الشعوب العربية حتى لتندد بالأوضاع العربية السياسية والاجتماعية المأساوية التي أدت إلى هذه الحالة من الضعف والانحلال والقصور والهزيمة. وجاء هذا الغياب الشامل لمشاركة الجماهير العربية تعبيرا شاملا عن وضعية المعاناة الوجودية التي فرضتها السلطات السياسية بأدوات القهر المنظم، وتعبيرا عن حالة مأساوية سجلت فيها حقوق الإنسان وحقوق الشعب العربي في الحرية والديمقراطية غيابها الشامل. ويأتي غياب الحريات العامة وحقوق الإنسان العربي بين مطرقتين تتمثل الأولى في استبداد السلطات السياسية الداخلي، بينما تتمثل الثانية في الاجتياح المنظم الذي تمارسه القوى الاستعمارية لكل الإمكانات العربية. وقد يخطئ برأينا اليوم من يقول بأن زمن التآمر الاستعماري قد ولى ومضى، فالتآمر الاستعماري ما يزال على أشده وما زال يقتلع كل إمكانات وجودنا العربي المعاصر⁽¹⁷⁾.

16 - هزيمة حزيران عام 1967 والاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان في حزيران 1982.

17 - هناك من يروج لفكرة أوهام نظرية التآمر ولكن ما يحدث في الجزائر وفي العراق والسودان والصومال ولبنان والخليج لا يقلل برأينا أبدا من أهمية المخططات التي تنظم خطوطها الدول الاستعمارية الكبرى، وما زالت هذه الأصابع الملوثة تخطط لاستلاب مكونات الوجود العربي والهيمنة على مقدرات المنطقة العربية.

يقول محمد عصفور "إن أكثر الأمور إلحاحاً وأشدّها اقتحاما للوجدان القومي العربي هي كرامة الإنسان العربي" وأقصد بهذه الكرامة الحريات والحقوق الإنسانية التي بدون توفير أدنى حد أدنى منها، لن تتحقق لأي إنسان كرامة ولن تكون له قيمة (...). فالديمقراطية لم تعد ترفا ثقافيا أو موضوعيا يهتم المثقفين، بل هي ضرورة حيوية لنهضة الأمة والخروج بها من أزمتها⁽¹⁸⁾.

ويتساءل علي هلال عن أسرار شغف التيارات الفكرية في الوطن العربي بمسألة الديمقراطية والتأكيد على أهميتها في هذه الفترة من تاريخنا العربي المعاصر، وفي معرض إجابته عن هذا السؤال يذكر ثلاثة أسباب أساسية تفسر هذه الظاهرة أولها: أن تنظيم الجماهير ومشاركتها السياسية تشكل الضمان الوحيد والأساسي لأي إنجاز وحدوي أو اجتماعي أو حضاري، وهذا ما أكدته دروس الخبرة التاريخية في الأعوام الثلاثين الأخيرة. أما ثانيها فيتمثل في الاستخفاف الكبير الذي تواجه فيه السلطات العربية جماهيرها وفي الاعتقاد المزمّن لممارسة العنف والقسر والإكراه في مواجهة المخالفين والمعارضين واللجوء إلى الحلول البوليسية بدلا من الحلول السياسية، ويضاف إلى ذلك في خضم هذا السبب في ما تروج له هذه السلطات، بأن تعليق الحقوق والحريات وتغييب الديمقراطية هو الثمن الذي يجب أن يدفع لتحقيق التحولات الاجتماعية والاقتصادية والوحدوية الضرورية لتقدم المجتمع، مع أن هذه الحكومات لم تقدم لشعوبها غير الفقر والفاقة والتجويع والحرمان. أما ثالثها وأخيرها فيتجسد في تردي الأوضاع العربية إزاء الأخطار الخارجية ولاسيما الخطر الصهيوني الأمريكي ودخول إسرائيل مرحلة جديدة في علاقتها بالعرب تتمثل في الهيمنة الشاملة على البلدان العربية (كامب ديفيد، تدمير المفاعل النووي العراقي، ضم الجولان، غزو لبنان)⁽¹⁹⁾.

"إن ما يزيد في تعقيد أزمة الديمقراطية بشكل عام أن أنظمة الحكم الشمولية، تلجأ إلى كل السبل الممكنة لفرض استمرارها وفرض استمرار الشكل الذي تدّعيه للديمقراطية، فتلجأ إلى أسلوبين متكاملين:

18 علي الدين هلال: الديمقراطية وهموم الإنسان العربي المعاصر، ضمن مركز دراسات الوحدة العربية، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت، 1986، (صص 7-21) ص 8.

19 علي الدين هلال: الديمقراطية وهموم الإنسان العربي المعاصر، المرجع السابق، ص 11-12.

الأول وهو: استخدام وسائل القمع المعنوية والمادية التي تردع الناس عن مس الأسس التي يرتكز عليها النظام، أو السعي لتغيرها (...). ويتبلور ذلك في إضفاء صفة القداسة عليها لتصبح رادعا معنويا كامنا في النفوس.

أما الثاني فهو: أسلوب الترغيب الذي يتكامل مع أسلوب الترهيب، ويتلخص ذلك في تسخير وسائل الإعلام التي يسيطر عليها النظام وقواه السياسية والاجتماعية المتحكمة (...). وتقوم بتشكيل الرأي العام وغزو عقول الناس وبث المفاهيم المناسبة وتحويلها إلى قنوات بديهية إضافة إلى تشويه ومحاربة الأشكال والأفكار الأخرى المتناقضة أو المغايرة⁽²⁰⁾.

المثقفون العرب وحقوق الإنسان

إن جزءا ليس يسيرا أيضا من المسؤولية عن أزمة الديمقراطية في الوطن العربي يقوم على عاتق المثقفين العرب الذين "يفترض أن يمثلوا الطليعة التي تفتح الطريق - بالتوعية - أمام الجماهير للمشاركة في صنع الحياة والمستقبل، وهذه المسؤولية تتمثل في عدة جوانب، أهمها"⁽²¹⁾:

(1) تغرب القسم الأكبر من المثقفين العرب؛ بمعنى ارتباطهم الواعي أو غير الواعي بثقافة الغرب وحضارته واعتبارهما معيار التقدم والتمدن، وبالتالي ابتعاد مطرد وغربة متنامية بينهم وبين الفئات الشعبية والطبقات الشعبية، وبينهم وبين تراث الأمة وتاريخها.

(2) انغماس معظم المثقفين العرب في تدبير مصالحهم الذاتية (...). وبالتالي تعطل دورهم في عملية التوعية الجماهيرية والدفاع عن قضايا القطاعات الشعبية بما فيها قضية الديمقراطية.

(3) اعتكاف البعض الآخر من هؤلاء المثقفين على العمل الأكاديمي البحت والتحول إلى أدوات حيادية تبحث في مسائل العلم المجرد دون التفات للصراع السياسي والاجتماعي الدائر في المجتمع فيغيبون بذلك عن دورهم الطبيعي في هذا الصراع.

20 خالد الناصر: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، المرجع السابق، ص 32-33.

21 خالد الناصر: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، المرجع السابق، ص 50.

(4) نفور كثير من المثقفين العرب من الالتزام السياسي والامتناع عن الانضواء تحت شكل تنظيمي.

فالإنسان العربي في كثير من أجزاء الوطن العربي محروم من المعلومات التي تتعلق بشؤون بلده وأمه وحياته ومشاكله، فهو لا يرى، ولا يسمع، إلا ما يسمح به النظام، ولا يقرأ إلا ما تسمح به الرقابة، فهو ليس ممنوعاً عن إبداء الرأي فحسب، بل ممنوع عن تكوينه (...). والمفارقة المساوية أن الأوساط الخارجية - وكثير منها معاد للوطن والأمة وأحياناً للنظام نفسه- تعلم عن مجريات الأمور في ذلك البلد العربي أكثر مما يعلمه أبناؤه. وأنتى لهم أن يعلموا⁽²²⁾.

ولقد تطور الأمر في كثير من الأجزاء العربية إلى إهدار قيمة الإنسان وامتهان كرامته والتنكيل به جسمياً ومعنوياً، بل إن التصفية الجسدية للإنسان العربي أصبحت أسلوباً طبيعياً داخل هذه الأجزاء، وكما أن كثيراً من القيم العامة التي كانت تسود المجتمع العربي، والتي كانت موضع اعتبار من الجميع وفوق أي خلاف شخصي أو اجتماعي أو سياسي، قد انهارت أو بالأحرى أهدرت.

“فصيانة الأعراض وعدم المساس بها مثلاً كانت قيماً شبيهة مقدسة في الوطن العربي في حين أصبح انتهاك الأعراض الآن وسيلة متداولة لدى كثير من القوى الحاكمة لتعذيب خصومها السياسيين أو لابتزاز المعلومات منهم. كذلك لم يعد هناك اعتراف لتلك القيم العربية التي كانت تصون المرأة وتحافظ على الطفل وتحترم المسنين؛ فأصبحت المرأة تعذب وتسجن وتقتل، وأصبح الطفل يعتقل ويصفي، وأصبح الشيخ يهان، ويسحق⁽²³⁾.”

يقترح خالد الناصر عدداً من النقاط التي يمكنها أن تشكل واحداً من المخارج الأساسية لأزمة القيم وحقوق الإنسان في الوطن العربي ومن أبرز هذه الحلول يتمثل في “إعادة الاعتبار للإنسان العربي واحترام قيمته الإنسانية وكفالة حقه في الحياة وتقرير المصير. وهو يؤكد في هذا الخصوص على أهمية العودة إلى احترام القيم العربية الإيجابية الأصيلة التي ترسخت في المجتمع العربي عبر التطور التاريخي للأمة العربية واعتبار هذه القيم فوق الأوضاع الطبقيّة والمواقف السياسية والانتماء المذهبي. وأخيراً يركز الباحث

22 - خالد الناصر: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، المرجع السابق، ص52.

23 - خالد الناصر: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، المرجع السابق، ص52.

على ضرورة إطلاق حرية الكلمة والتعبير والمعتقد كمقدمة أولى لا غنى عنها في ممارسة الديمقراطية وبالذات لا بد من توفير حرية الرأي المعارض⁽²⁴⁾.

فغالبية السكان في الوطن العربي من الفقراء المعوزين الذين يعيشون على حافة الفقر دون مستوى الكفاف، وتتبدد طاقتهم وأوقاتهم في الصراع اليومي من أجل الحصول على القوت، دون أن يتبقى لهؤلاء السكان من الطاقة والحيوية والوقت ما يمكن توجيهه نحو المشاركة السياسية، ثم أية شجاعة تلك التي يمكن أن تتوافر لمثل هؤلاء الأفراد في مواجهة سلطة يمكنها أن تغلق أمامهم أبواب الرزق⁽²⁵⁾.

فالديمقراطية لا يمكنها في بلادنا أن تسير إلا بجناحيها السياسي والاقتصادي والحرية كالتأثر الذي لا يستطيع أن يطير بجناح واحد، وهذا يعني أنه يجب من أجل تحقيق الديمقراطية أن يضمن للمواطن توزيعاً عادلاً للثروة وحقوقاً عادلاً في المشاركة السياسية⁽²⁶⁾. وتتمثل الأزمة التي نعيشها اليوم في غياب الحوار في حياتنا المعاصرة (...). فنحن لسنا أحراراً في تفكيرنا ولا نسلم بحق الآخر في الحرية والتفكير، إذ نواجه الفكرة بالسيف، والرأي بالاعتقال، والعقل بالعضلات، ونرفع سلاح التكفير على كل من يعارض⁽²⁷⁾.

ويمكن القول في هذا السياق بأن ما حدث وما يحدث في الوطن العربي من نكبات ومآسي "كان نتيجة طبيعية لاستمرار حرمان المواطن العربي من حقوقه وحرياته الأساسية بأساليب جديدة ومتطورة قامت على سياسة (الإلهاء) و(الترهيب والترغيب) أو (العصا والجزرة) واستهدفت تدجين المواطن وتطويعه وصولاً إلى تعطيل اهتماماته العامة ومن ثم تقزيم أهدافه الوطنية والقومية⁽²⁸⁾.

24 - خالد الناصر: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، المرجع السابق، ص58.

25 - جلال عبد الله معوض: أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، ضمن مركز دراسات الوحدة العربية، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت، 1986، (صص 63-78)، ص69-70.

26 - اسماعيل صبري عبد الله: المقومات الاقتصادية والاجتماعية، المرجع السابق، ص 119.

27 - حسن حنفي: الجذور التاريخية لأزمة الديمقراطية في وجداننا المعاصر، ضمن مركز دراسات الوحدة العربية، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت، 1986، (صص 175 - 190)، ص 177.

28 - منذر عنبتاوي: دور النخبة المثقفة في تعزيز حقوق الإنسان، ضمن مركز دراسات الوحدة العربية، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت، 1986، (صص 277 - 312)، ص 279.

تطويع المواطن العربي وترويضه:

تتلخص سياسة تطويع المواطن بإفساح المجال له بشكل عام أن يعمل ويلهو وينام ويسافر، على أن يترك للنظام أن يفكر عنه ويقرر سياسة الدولة بالنيابة عنه، فإذا خرج عن هذه القاعدة تعرض لإجراءات تبدأ في مطاردته في رزقه وقد تنتهي باختفائه القسري، وربما إلى الأبد، وهو الوباء الجديد الذي بدأ ينتقل إلى بعض أجزاء الوطن العربي، وإن كان تطبيقه لا يزال محدوداً في نطاق ضيق من حسن الحظ. ويمكن تلخيص الأساليب المتطورة التي اتبعتها الأنظمة في تطويع مواطنيها بما يلي⁽²⁹⁾:

أولاً - أسلوب الدهاء: وقد تمثل في تشجيع النشاطات الرياضية والفنية بشكل ملحوظ بما يعنيه ذلك من شغل أوقات فراغ قطاع كبير من عنصر الشباب وتشجيع انتشار التلفزيون وتنويع برامجه، وخاصة الغربية أو التغريبية منها، والتي تركز أساساً على إبراز النزعات الفردية وبما يعنيه ذلك من إضعاف للروابط الاجتماعية وتحويل العقل من جهاز استقبال وإرسال إلى جهاز استقبال فقط، وقد نجح الإعلام الرسمي إلى حد بعيد من خلال احتكاره لوسائل الإعلام في غسل أدمغة المواطنين في عدد من الأقطار العربية.

ثانياً - أسلوب التنفيس: وقد تمثل بتمكين الصحافة من التعبير عن رأيها إلى حد كبير إزاء الأعداء الخارجين، وفي توجيه النقد إلى الأنظمة العربية بشكل عام شريطة عدم التخصيص إلا إذا تطلبت مصلحة النظام ذلك، مع استمرار حظر التطرق إلى سياسة النظام نفسه.

ثالثاً - أسلوب تشجيع الاستهلاك: وقد تمثل ذلك ليس في فتح الأسواق المحلية للسلع الاستهلاكية بالطرق المشروعة وغير المشروعة (في الأنظمة ذات القطاع العام) بل أيضاً من خلال فتح باب الإعلان في جميع وسائل الإعلام، الأمر الذي أدى إلى فتح شهية المواطن على كسب المال، لكي يلحق بجيرانه وأصدقائه وأقربائه بما يعنيه ذلك من أثر المعايير الأخلاقية في المجتمع.

29 - منذر عنبتاوي: دور النخبة المثقفة في تعزيز حقوق الإنسان، المرجع السابق، ص 281.

رابعاً: استقطاب أعداد كبيرة من خريجي الجامعات وأصحاب الكفاءات للالتحاق بالخدمة الحكومية، بغض النظر عن مدى الرغبة في الاستفادة من قدراتهم.

غياب الحقوق الإنسانية وتغييبها:

في العاشر من كانون الأول/ديسمبر من كل عام تحتفل أجهزة الإعلام الرسمية في الأقطار العربية بذكرى صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتحتفل معها في المناسبة نفسها بعض الهيئات والأحزاب ولجان حقوق الإنسان وبعض جمعيات الحقوقيين، إلا أن التركيز الأكبر والأوحد أحياناً، الذي تنصب عليه البيانات العربية الصادرة في هذه المناسبة فهو حقوق المواطن العربي المهذورة في ظل الحكم الإسرائيلي⁽³⁰⁾.

فالحقوق والحريات السياسية تعتبر غائبة ومغيبة في معظم الأقطار العربية، إما لانعدام مضمونها ومعناها الفعلي، وإما بسبب انعدام ضمانات حمايتها، ومن هذه الحقوق يشار سبيل المثال وليس الحصر إلى حرية الرأي والتعبير عنه شفاهة أو طباعة أو كتابة، أو بأي وسيلة أخرى⁽³¹⁾. وهذا الحق في حرية التعبير عنه يعني بالأساس حرية الرأي الآخر والقدرة على التعبير عنه، وهو يعني حرية انتقاد السياسة العامة للدولة خارجية كانت أم داخلية، وينتفي هذا الحق بالطبع إلا إذا اقتصر على حرية نقد سياسات الدول أو الأنظمة الأخرى المعادية فقط أو على تعميم النقد، في المجال العربي، على جميع الأقطار العربية دون تخصيص لبعض الأقطار وخاصة قطر المواطن نفسه، ففي مثل هذه الحالات تتحول حرية الرأي إلى مجرد حرية الموافقة. كما ينتفي ذلك الحق إذا امتنع على المواطن نقد السياسة الأمنية أو الاقتصادية أو العربية أو الدولية لبلاده، كما يعني هذا الحق قدرة صاحب الرأي الآخر على التعبير عن رأيه عبر جميع وسائل الإعلام المتاحة من صحف وإذاعة وتلفزة، وكذلك حقه في الرد والتعليق حول ما يعلن من آراء ومواقف حكومية أو غير حكومية وعبر ذات وسائل الإعلام التي بثتها.

ومن الحقوق السياسية التي حرم منها المواطن في معظم الأقطار العربية منذ فجر استقلالها مع الأسف يذكر حقه في المشاركة في إدارة الحياة العامة أما مباشرة، وإما عن طريق ممثلين يختارهم بحرية: أي

30 - منذر عنبتاوي: دور النخبة المثقفة في تعزيز حقوق الإنسان، المرجع السابق، ص 285.

31 - منذر عنبتاوي: دور النخبة المثقفة في تعزيز حقوق الإنسان، المرجع السابق، ص 287.

حقه في أن يتقدم على قدم المساواة متمتعاً بنفس القدر من الضمانات والحماية، بترشيح نفسه، أو في ممارسة حقه في انتخاب من ينوب عنه.

ويشمل هذا التغييب الحقوق المدنية مثل: حق الإنسان في الحياة، وفي عدم تعرضه للاستعباد والعبودية والعمل الإلزامي، وكذلك حقه في الأمن الشخصي، وفي عدم المساواة أمام القضاء وفي الاعتراف به حيثما كان كشخص أمام القانون وعدم التدخل بشكل تعسفي أو قانوني في شؤونه الخاصة والعائلية.. الخ⁽³²⁾.

إن التعرض للتعذيب والمعاملة القاسية والمهينة هي ظاهرة شائعة مع الأسف في معظم دول العربية ولاسيما الاستبدادية منها. وهذا القهر والتعذيب يكون غالباً من نصيب المواطن العادي، ونعني بذلك الطبع الفرد المواطن الذي لا يتمتع بمكانة طبقية أو عائلية أو مالية أو مهنية خاصة في المجتمع، فكأن هذا المواطن محروم من المساواة ليس فقط في الغنم، وإنما في الغرم أيضاً⁽³³⁾. إن التنمية العربية والوحدة العربية لا يمكن تحقيقهما في غياب احترام حقوق الإنسان، ذلك أن الإنسان هو هدف التنمية وأداتها، وهو هدف الوحدة أداتها⁽³⁴⁾.

يرى حسين جميل في هذا السياق أن عدم تطبيق الديمقراطية في الوطن العربي، وعدم احترام حقوق الإنسان، يعود إلى أسباب متعددة، ففي بعض الأقطار العربية يعود عدم تطبيق الديمقراطية إلى أن الحكام يرون، أو يعتقدون، أو على الأقل يصرحون؛ بأن الديمقراطية بما تعني من انتخابات وبرلمانات نيابية منتخبة، يعرقل التنمية ويحول دون السير بالتنمية، وتطوير المجتمع وتطبيق الخطط الإصلاحية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والصناعية⁽³⁵⁾.

32 منذر عنبتاوي: دور النخبة المثقفة في تعزيز حقوق الإنسان، المرجع السابق، ص290.

33 منذر عنبتاوي: دور النخبة المثقفة في تعزيز حقوق الإنسان، المرجع السابق، ص294.

34 على الدين هلال: مشاركة في ندوة: الديمقراطية وحقوق الإنسان العربي، ضمن مركز دراسات الوحدة العربية، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت، 1986، (صص 313 - 334)، ص314.

35 حسين جميل: مشاركة في ندوة: الديمقراطية وحقوق الإنسان العربي، ضمن مركز دراسات الوحدة العربية، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت، 1986، (صص 313 - 334)، ص315.

ومن هذا المنطلق يقول الطاهر لبيب إن مشاركة الجماهير في التعبير عن نفسها، والمطالبة بتحقيق طموحاتها شئ يتنافى أساساً مع مصالح الإمبريالية الغربية، وبالتالي فإن غياب الديمقراطية في البلاد العربية يرتبط بالدور الكبير الذي تلعبه القوى الأجنبية ليس بمعناها العسكري، بل بمعناها الإمبريالي العام⁽³⁶⁾.

فتزايد الإرهاب يشتد بسبب الحركات الشعبية لأن الحكام لا يأبهون ولا يعبؤون بالحركات الشعبية إذا كانت ضعيفة لا تهددهم، وعلى خلاف ذلك عندما تكون هذه الحركات قوية تكون خطرة عليهم، وعلى مصالحهم ومراكزهم عندئذ يحتاجون إلى القمع والسحق⁽³⁷⁾.

فهناك ثمة عدد من العوامل التي تغيّب حقوق الإنسان وتمنع من ممارستها ويشكل غياب الديمقراطية أحد أهم وأخطر العقبات في وجه تحقيق حقوق الإنسان، ويضاف إلى ذلك تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسواد الجماهير العربية، ومن ثم انتشار الأمية وغياب الوعي السياسي، ويأتي في النهاية عامل تساهل الأغلبية في مواجهة السلطة عند انتهاكها لحقوق الإنسان⁽³⁸⁾.

وهنا يمكن القول أنه "لا يمكن تصور احترام حقوق الإنسان وإمكانية ممارستها وضمانها في نظام غير ديمقراطي. فالديمقراطية هي المناخ الطبيعي الذي يوفر للمواطنين حقوقهم وحررياتهم"⁽³⁹⁾. لقد ألف الناس في بعض أقطارنا العربية الحكم المطلق والظلم وفي ظل هذا الواقع وبسبب حالة الحرمان التاريخية من الحقوق الإنسانية والحريات العامة فإن الشعوب العربية لم تمارس حقوقها ولم تشعر بتأثير هذه الوضعية بافتقاد هذه الحقوق⁽⁴⁰⁾. إن فكرة الديمقراطية وما تنطوي عليه من تعددية فردية وحرية التعبير والرأي وحقوق الإنسان وتداول السلطة، والفصل بين السلطات القضائية، وحق الإضراب، وتكوين نقابات وجمعيات وهيئات ثقافية وصحافة حرة متعددة ومستقلة، ومفكرين أحرار، كل هذا يتعارض مع مشروع

36 الطاهر لبيب: مشاركة في ندوة: الديمقراطية وحقوق الإنسان العربي، ضمن مركز دراسات الوحدة العربية، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت، 1986، (صص 313 - 334)، ص 64.

37 حسين جميل: مشاركة في ندوة: الديمقراطية وحقوق الإنسان العربي، مرجع سابق، ص 324.

38 حسين جميل: حقوق الإنسان في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 62، نيسان / إبريل 1984، (صص 132 - 155).

39 - حسين جميل: حقوق الإنسان في الوطن العربي، المرجع السابق، ص 341.

40 - حسين جميل: حقوق الإنسان في الوطن العربي، المرجع السابق، ص 139.

نظام حكم استبدادي يجثم على صدر المجتمع ويكتم أنفاس كل الشرائع، ويلغي مفهوم المجتمع المدني ويغيب حقوق الإنسان⁽⁴¹⁾.

الجامعة العربية وحقوق الإنسان:

لا يتضمن ميثاق الجامعة العربية الذي وقع في 1945/3/22 أية إشارة لحقوق الإنسان. وتؤكد مسيرة الجامعة العربية منذ نصف قرن من الزمن أن هذه المؤسسة لم تقدم شيئاً يذكر في مجال حقوق الإنسان أو في مجال الحياة الديمقراطية العربية بصورة عامة. ومع ذلك فإن الجامعة العربية شكلت لجنة إقليمية عربية دائمة لحقوق الإنسان في 1968/6/8 أي بعد ثلاثة وعشرين عاماً من تأسيسها. وفي عام 1970 قرر مجلس الجامعة تشكيل لجنة من الخبراء لوضع مشروع إعلان عربي لحقوق الإنسان تمهيداً لوضع ميثاق عربي لحقوق الإنسان.

فالجامعة العربية قد حرم عليها كما يبدو التعرض لموضوع حقوق الإنسان "ويلاحظ في هذا السياق أن الاتفاقيات التي أبرمتها الجامعة العربية مع المنظمات الدولية اقتصرت على ميادين التربية والعلم والتقانة ولم يحدث للجامعة العربية أن وقعت على أي اتفاق بشأن حقوق الإنسان⁽⁴²⁾.

وهذا يعني أن الجامعة العربية كمنظمة إقليمية للدول العربية هي أبعد ما تكون عن منظمة وحدوية غايتها ضمان حقوق الإنسان العربي وحرية وكرامته في العصر الحديث الذي أصبح فيه شعار الإنسان هو الشعار السائد. ووضع الجامعة العربية يتناقض إلى حد كبير مع الوضعية العالمية السائدة التي تتجمع فيها قوميات مختلفة في كتل كبرى يقوم شعارها الأول على مبدأ ضمان وحماية حقوق الإنسان وذلك كي تستطيع هذه البلدان والقوميات مواكبة منجزات العصر والتقدم في هذا العالم⁽⁴³⁾.

41 - مصطفى دحماني: فضح الزمن الأصولي: قراءة تحليلية نقدية لبعض مفاهيم الحركة الإسلامية المعاصرة. دراسات عربية عددم 8/7 أيار حزيران 1994. ص 58.

42 - عبد الهادي عباس: حقوق الإنسان، الجزء الثاني، دار الفاضل، دمشق، 1995، ص 103-104.

43 - عبد الهادي عباس: حقوق الإنسان، المرجع السابق، ص 104.

وفي حمأة التشديد العالمي على حقوق الإنسان أدرك بعض قادة الرأي في الوطن العربي أهمية وجود نوع من الحماية الدولية لحقوق الإنسان في الوطن العربي. وفي غمرة هذا الاهتمام الجديد خرجت الأصوات من الحناجر لتنادي بإصدار ميثاق عربي لحقوق الإنسان في أحضان الجامعة العربية. وتحت تأثير هذه الضغوط المستمرة التي مارستها مؤتمرات واتحادات المحامين والحقوقيين العرب والمثقفين العرب وفي غمرة الاحتفال بعام 1968 بوصفه عاما دوليا لحقوق الإنسان طبقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة قرر مجلس جامعة الدول العربية أخيرا تشكيل لجنة توجيهية لحقوق الإنسان تضم مثلين عن دول الجامعة لمتابعة وتنفيذ الاحتفال بالعام الدولي لحقوق الإنسان. وتحت تأثير قرار الجمعية العامة بتاريخ 1967/3/23 بدعوة الدول الأعضاء إلى إنشاء لجان إقليمية لحقوق الإنسان أصدر مجلس الجامعة قرارا بإنشاء لجنة إقليمية عربية دائمة لحقوق الإنسان⁽⁴⁴⁾. وفي هذا السياق يلاحظ أن عمل هذه اللجنة اقتصر على التنديد بانتهاكات العدو الصهيوني لحقوق الإنسان في الأرض المحتلة ولم تشكل حقوق الإنسان في الوطن العربي موضوعا لهذه اللجنة⁽⁴⁵⁾.

وفي خضم الأحداث والتطورات الجديدة في مجال حقوق الإنسان شكل مجلس الجامعة في عام 1970 لجنة من الخبراء لوضع مشروع ميثاق عربي لحقوق الإنسان وقد عمم المشروع على الدول العربية، وما يفاجئ أن تسع دول عربية فقط من أصل 20 هي التي عنيت بالرد على المشروع، وغني عن البيان هذا التباين الكبير في مواقف الدول العربية التسعة ففي الوقت الذي حظي فيه المشروع بموافقة بعض الدول العربية دونما تحفظ، رفضه بعضها جملة وتفصيلا، وبين التطرفين طالب بعضه الآخر بإجراء بعض التعديلات الجوهرية⁽⁴⁶⁾.

وتحت تأثير الصدمة أغفل النظر في المشروع وأسدل الستار عليه إلى عام 1983 حيث تم إصدار مشروع جديد وأحيل إلى الدول الأعضاء في الجامعة (22 دولة) لإبداء الملاحظات عليه وقد تقدمت أربعة عشر دولة عربية بملاحظات حول المشروع وما زال حتى الآن مدرجا على جدول أعمال الجامعة العربية.

44 عبد الهادي عباس: حقوق الإنسان، المرجع السابق، ص 106.

45 حسن السيد نافعة، الجامعة العربية وحقوق الإنسان، عدد 13، آذار، 1982، ص 494-495.

46 انظر: حسن السيد نافعة، الجامعة العربية وحقوق الإنسان، المرجع السابق.

وبعد جهود كبيرة لاحقة تم الوصول إلى صورة جديدة لمشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان وافق مجلس الجامعة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان بتاريخ 15/9/1994 وخول الأمين العام لجامعة الدول العربية بدعوة الدول العربية للتصديق عليه. ومع ذلك فإن الدول العربية أبدت تحفظات شديدة حول الميثاق ولم تتم المصادقة عليه حتى الوقت الراهن، وما زال الميثاق معلقاً في الفراغ دون تحقيق أي تقدم في هذا الشأن⁽⁴⁷⁾.

وفي ما سبقت إليه الإشارة دليل كبير على عمق كل المحاولات التي تبذل من أجل حقوق الإنسان في إطار الجامعة العربية وخارجها، فمنذ نصف قرن والعرب يدورون في الفراغ من أجل احتواء كل الجهود التي تسعى إلى بلورة تصور موضوعي وبناء مؤسسات قانونية تسعى لحماية حقوق الإنسان في الوطن العربي.

خاتمة: الربيع العربي فسحة أمل

إن التحدي الكبير الذي يواجه الأمة العربية هو: كيف تبني مجتمعات سلمية مدنية ديمقراطية عادلة تستطيع من خلالها تجاوز فيها نمط الدولة التقليدي القائم على القبيلة والعسكر والاستبداد السياسي؟ وكذلك يتم تجاوز العنف والإرهاب والتعصب الذي ينخر عظام الحياة الاجتماعية والثقافية.

إن الخروج من المأزق كما يؤكد أغلب الباحثين والمفكرين في الوطن العربي يكون إلا عن طريق الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان. فالوطن العربي يعاني اليوم من خطرين:

الأول خارجي يتمثل أحدهما في إسرائيل والهيمنة الأجنبية، والثاني داخلي يتمثل في عدد من العناصر أكثرهما أهمية تعاضم استبداد الحكام بالسلطة والثروة. وقد أدى ذلك كله إلى هيمنة الغضب والتطرف بضحايا الاستبداد وما بين استبداد الحكام وغضب الجماهير يعتقد العقلاء أن ضمان الخروج

47 نص الميثاق العربي لحقوق الإنسان : الفكر السياسي الصادرة عن اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد الأول، السنة الأولى، شتاء 1997، (صص 185-194)

الحقيقي من شرك هذه المخاطر مرهون بالمطلب الديمقراطي بوصفه المخرج الأكثر أهمية في مواجهة تحديات المصير⁽⁴⁸⁾.

أما وقد انتصرت الثورة في عدد من البلدان العربية في تونس وليبيا واليمن ومصر ونأمل أن تنتصر في سوريا فإن الأمل كبير جدا في تحقيق مجتمعات ديمقراطية تقوم على القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

فالشعوب العربية عانت كثيرا من تغييب الحقوق الإنسانية والقيم الأخلاقية السياسية منذ عهود طويلة، واليوم فإن هذه الشعوب التي بدأت تصنع تاريخها معنية اليوم بتحقيق طموحات الأجيال القادمة في مجتمعات حرة ديمقراطية إنسانية خالقة معادية لكل أشكال الاستبداد والقهر والسلب والنهب والتسلط.

ومن أجل هذه الغاية يحدونا الأمل في أن تتمكن هذه الثورات من أن تصنع دساتيرها الديمقراطية القائمة على الحقوق الإنسانية والمدنية والأخلاقية والسياسية لجميع أفراد المجتمع دون تمييز أو قهر أو إقصاء لأحد.

إننا نتطلع اليوم إلى أهمية بناء ثقافة ثورية حقوقية ترسخ في نفوس الأطفال حب الحرية والتماهي بالقيم الديمقراطية في مختلف المستويات الاجتماعية والتربوية والإنسانية. ونأمل في بناء أنظمة تربوية جديدة تقوم على رفض كل القيم المضادة للحرية والكرامة. نريد في ظل هذا الربيع العربي نظاما تربويا ثقافيا يجعل من الإنسان غاية ومن الحرية والكرامة والعدالة قيما أساسية للمجتمع الديمقراطي الذي تنشده هذه الثورات العربية المباركة.

48- حسن جميل: حقوق الإنسان في الوطن العربي، مرجع سابق، ص187.